الأمم المتحدة

A/C.4/78/SR.2*

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
11 October 2024
Arabic
Original: English

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار

(اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، 2 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 15:00

الرئيس: السيد جويني ..... (جنوب أفريقيا)

المحتويات

بيان رئيس الجمعية العامة

البند 54 من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي**

البند 55 من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي**

البند 56 من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة**

البند 57 من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي**

البند 58 من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة *(الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال)***

طلبات استماع

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 6 آذار/مارس 2024.

** بنود قررت اللجنة أن تنظر فيها معا.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-18773 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة 15:00.

بيان رئيس الجمعية العامة

1 - **السيد فرانسيس** (ترينيداد وتوباغو)، رئيس الجمعية العامة: قال إن اللجنة الرابعة تتصدى للعديد من القضايا العالمية الملحة، التي تنجم عن كل منها آثار بعيدة المدى على ملايين الأشخاص الضعفاء في جميع أنحاء العالم. ولذلك شدد قادة العالم، خلال المناقشة الرفيعة المستوى التي اختُتمت مؤخرا في الدورة الحالية للجمعية العامة، على أن الحاجة ملحة إلى أن تحقق الأمم المتحدة نتائج ملموسة. ولكي يتسنى التصدي لهذا التحدي، يجب أن تتكاتف الدول الأعضاء في سعيها إلى إيجاد أرضية مشتركة، وأن تشجع الحوار البناء الرامي إلى تحقيق أفضل النتائج، وأن تسعى بلا كلل إلى إحراز تقدم شامل للجميع.

2 - وأضاف قائلا إن عمل اللجنة ينبغي أن يسترشد بالتزام لا يتزعزع بسلامة ورفاه شعوب الأمم المتحدة، وفقا لديباجة ميثاقها، وكذلك بمبدأ عدم ترك أحد خلف الركب. وينبغي للجنة أن تسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية للتحديات، بما يشمل معالجتها في إطار الجهود التي تضطلع بها من أجل الإنهاء الكامل للاستعمار ومن خلال التوصل إلى حل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حل الدولتين. وينبغي أيضا إعطاء الأولوية للدعوة بنشاط إلى التوصل إلى الحلول السياسية العادلة والمنصفة والعملية، التي تكون فرصتها في الاستمرار أفضل من بقية الحلول. وستؤدي إعادة الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي تشمل مبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، إلى كفالة ألا يُترَك أحد خلف الركب.

3 - وأردف بقوله إن اللجنة تضطلع بدور رئيسي في الجهود الرامية إلى تكريس المزيد من الاهتمام والموارد لتحقيق السلام والتقدم والازدهار والاستدامة للجميع. ويلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات لمعالجة التوترات الجغرافية السياسية، الآخذة في التفاقم بسبب الحرب الأوكرانية، إضافةً إلى النزاعات في أفريقيا والشرق الأوسط والحالة المتدهورة في هايتي. وينبغي لجميع الوفود، خلال مداولاتها، أن تتفكر بمزيد من التعمق في السبل الكفيلة بزيادة فعالية مؤسسات الأمم المتحدة ومواردها إلى أقصى حد وأن تتعاون في صياغة حلول مصممة خصيصا للتصدي للتحديات التي تواجهها الدول التي تمر بحالات نزاع وحالات ما بعد النزاع. وللمشاركة النشطة مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما فيها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، أهمية حيوية في هذا الصدد.

4 - واسترسل قائلا إن الوعي بأزمة المصداقية التي تحيط بالنظام المتعدد الأطراف، بما فيه حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، يكتسي أهمية بالغة. ويمكن للجنة الرابعة أن تساعد على تحاشي تفاقم هذه الأزمة وأن تسهم في غرس الثقة في المنظمة، بسبل منها مكافحة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة، ولا سيما بالنظر إلى الدور الذي يؤديه الذكاء الاصطناعي. غير أن مؤسسات معينة تابعة للأمم المتحدة تفتقر إلى الموارد الكافية، وهي مسألة تتطلب اهتماما فوريا وثابتا. ويلزم في هذا الصدد أن يُعالَج النقص الذي تتراوح قيمته بين 170 و 190 مليون دولار في تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي توفر شريان حياة لأكثر من خمسة ملايين لاجئ، إذا أُريد للوكالة أن تستمر في تقديم خدماتها الأساسية حتى نهاية العام. ويلزم التوصل إلى حلول تفضي إلى التحول لكفالة قدرة الأمم المتحدة على الاستمرار في إنجاز عملها ذي الأهمية الحيوية وبالتالي تجنب ترك الفئات الأشد ضعفا خلف الركب.

5 - واستطرد بقوله إن مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه يجب أن يظل مجالا سلميا، يفيد البشرية جمعاء. ويجب أيضا في الوقت نفسه أن تشكل الاستدامة جزءا من جميع المساعي. ويجب أن تعمل الدول الأعضاء معا على مكافحة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة وسد الفجوة الرقمية، مع التركيز أيضا على التجارب التي تعيشها النساء والفتيات على الإنترنت. وعلاوة على ذلك، فإن تمكين المرأة في جميع عمليات صنع القرار يتسم بأهمية قصوى؛ ويجب أن تُعزَّز أصواتهن لمنحهن فرصا حقيقية لصنع القرارات التي تؤثر بشكل مباشر على حياتهن وعلى مجتمعاتهن بأسرها.

6 - ومضى يقول إن لجنة البرنامج والتنسيق لم تتمكن، في دورتها الثالثة والستين، من تقديم استنتاجات وتوصيات بشأن 10 من البرامج التي ينبغي أن تكون الآن معروضة على اللجان الرئيسية للنظر فيها. وينبغي للجنة الرابعة أن تدرس البرامج المعنية على سبيل الاستعجال وأن تتشاطر استنتاجاتها مع اللجنة الخامسة في أقرب وقت ممكن. وعند مفترق الطرق الحالي المحفوف بتحديات متعددة، لا بد من اتخاذ إجراءات حاسمة وتحقيق نتائج ملموسة، من أجل إحداث أثر إيجابي في حياة الناس. وينبغي لجميع الأطراف أن تشارك في أعمال اللجنة الرابعة مشاركة مقترنة بالتزام حقيقي بحل المشاكل وثقة متجددة في

مبادئ تعددية الأطراف، وأن توحد جهودها لتعمل على تحقيق مُثُل السلام والازدهار والتقدم والاستدامة للجميع.

البند 54 من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/78/23 و A/78/63)

البند 55 من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/78/23)

البند 56 من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/78/23 و A/78/66)

البند 57 من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/78/67)

البند 58 من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة *(الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال)* (A/78/23 و A/78/65 و A/78/249)

7 - **السيد ناصر** (إندونيسيا)، نائب رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار): تكلم باسم السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية)، مقرر اللجنة الخاصة، وعرض تقرير اللجنة الخاصة عن أعمالها في عام 2023 (A/78/23)، فقال إن الفصل الأول يقدم سردا عاما لأنشطة اللجنة الخاصة خلال دورتها لعام 2023 وخطتها للأعمال المقبلة. وتركز الفصول من الثاني إلى السابع على مواضيع محددة، بينما تركز الفصول من الثامن إلى الثاني عشر على الحالات الفردية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ويتضمن الفصل الثالث عشر التوصيات المقدمة من اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة في شكل مشاريع قرارات. ويتضمن المرفق الأول قائمة بوثائق اللجنة الخاصة في عام 2023، ويعرض المرفق الثاني التقرير الصادر عن الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ لعام 2023.

8 - وأضاف قائلاً إن اللجنة الخاصة تمكنت، في الحلقة الدراسية الإقليمية المعقودة في الفترة من 24 إلى 26 أيار/مايو 2023 في بالي، إندونيسيا، وخلال دورتها المعقودة في حزيران/يونيه 2023، من المشاركة مع عدد كبير من الأقاليم في مناقشات بشأن جدول أعمال إنهاء الاستعمار، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والجهود الرامية إلى مكافحة تغير المناخ، مع التصدي أيضا للتطورات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والبيئية وغيرها من التطورات في الأقاليم، وفقا لولايتها وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وستظل اللجنة الخاصة ترافق تلك الأقاليم على الطريق نحو إنهاء الاستعمار. وأعرب عن امتنانه لأعضاء اللجنة الرابعة لدعمهم أعمال اللجنة الخاصة.

9 - **السيدة رامبالي** (سانت لوسيا): تكلمت بصفتها رئيسة اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، فقالت إن الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ أتاحت فرصة للتفكُّر في أهمية خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفي التحديات التي تواجهها الأقاليم فيما تبذله من جهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. واستفادت اللجنة الخاصة من مشاركة ومساهمة عدد من الأقاليم والدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة، سواء في الحلقة الدراسية الإقليمية أو في جلساتها العامة، وبذلك استطاعت أن تدمج في مشاريع القرارات التي اعتمدتها ما قُدِّم لها من معلومات.

10 - وأعربت عن امتنانها لجميع أعضاء اللجنة الخاصة لمشاركتهم النشطة في دورة عام 2023، التي ساد فيها مناخ أفضى إلى حوار بناء. وقالت إن من واجب هؤلاء الأعضاء مواصلة هذا الحوار وتكثيفه، مع كفالة استرشاد اللجنة الخاصة في عملها بميثاق الأمم المتحدة وجميع القرارات ذات الصلة، على أساس كل حالة على حدة.

11 - وأضافت قائلة إن اللجنة الخاصة تواجه، بالرغم من ذلك، قيودا متعلقة بالميزانية تؤثر على قدرتها على تنفيذ برنامج عملها، مما يعرض للخطر تنفيذ أنشطة مثل الحلقة الدراسية الإقليمية السنوية والبعثات الزائرة. وتواجه اللجنة الخاصة هذا الوضع كل عام، غير أنه اتسم بالحدة بشكل خاص في عام 2023، نتيجة لزيادة الطلبات المالية المرتبطة بالحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ. وبالنظر إلى أهمية وفاء اللجنة الخاصة بولاية القضاء على الاستعمار المنوطة بها، فقد سعت إلى الحصول على الموارد اللازمة للتوصل إلى حلول قصيرة الأجل وطويلة الأجل، بغية التغلب على هذه القيود المتعلقة بالميزانية. وسيساعد تعاون الجهات الفاعلة المعنية جميعها وإظهارها للإرادة السياسية على تسريع عملية إنهاء الاستعمار، التي يُضطلع بها على أساس كل حالة على حدة.

12 - **السيد أكرم** (باكستان): قال إن باكستان ما فتئت، منذ استقلالها، تناصر بنشاط عملية إنهاء الاستعمار التي تعززها الأمم

المتحدة، والتي أسفرت عن حصول نحو 80 مستعمرة سابقة على استقلالها منذ عام 1946. غير أن هناك شعوبا لا تزال محرومة من حقها في تقرير مصيرها، ولا سيما شعب جامو وكشمير وشعب فلسطين. وأضاف قائلاً إنه لا يمكن تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط إلا من خلال حل الدولتين وإنشاء دولة فلسطينية على أساس حدود ما قبل عام 1967 تكون مستقلة ومتصلة الأراضي وتتوافر لها مقومات البقاء وتكون عاصمتها القدس الشريف.

13 - وأردف بقوله إن احتلال الهند لجامو وكشمير هو أسوأ مظهر من مظاهر الاستعمار المعاصر. وقد اعترف مجلس الأمن صراحة بحق شعب جامو وكشمير في تقرير المصير في قراره 47 (1948) وقراراته اللاحقة، التي ذكر فيها أن الوضع النهائي لولاية جامو وكشمير ينبغي أن يقرره شعبها من خلال استفتاء حر ونزيه يُعقد برعاية الأمم المتحدة. وهذه القرارات قبلتها الهند وباكستان كلتاهما، وكلا الطرفين ملزمان بتنفيذها عملا بالمادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة. غير أن الهند تملصت من القيام بذلك لأكثر من 75 عاما باستخدام القوة والغش. فقد شنت الهند، ابتداء من عام 1989، حملة قمع وحشية في جامو وكشمير، أسفرت عن مقتل أكثر من 000 100 كشميري. وما فتئت الهند، منذ 5 آب/أغسطس 2019، تتخذ خطوات انفرادية وغير قانونية لضم إقليم جامو وكشمير المحتل، في إطار ما وصفه قادتها على نحو ينذر بالسوء بأنه "حل نهائي". وينص مجلس الأمن، في قراره 122 (1957)، على أن أي تدابير انفرادية تتخذ لتحديد شكل وانتماء ولاية جامو وكشمير كلها أو أي جزء منها في المستقبل لن تشكل تصرفا بشأن الولاية، مما يعني أن الإجراءات الانفرادية للهند غير قانونية، وبالتالي فهي باطلة ولا مفعول لها.

14 - واسترسل قائلا إن كشمير هي المكان الذي تحتشد فيه أكبر قوة احتلال في العالم من حيث الكثافة، حيث ينتشر 000 900 فرد تابع لقوات الاحتلال الهندية في إقليم حجمه يعادل حجم بلجيكا. وقد شنت قوة الاحتلال حملة شرسة مارست فيها أعمال القتل خارج نطاق القانون، بما في ذلك في عمليات "المحاصرة والتفتيش"؛ وهي مسؤولة عن اختطاف زهاء 000 15 من فتيان كشمير وإخفائهم قسرا؛ وهي أيضا تدمر وتحرق قرى وأحياء حضرية بأكملها كشكل من أشكال العقاب الجماعي. وسجنت الهند القيادة الكشميرية بأكملها، وتوفي العديد من أفرادها في الحجز. وتسعى الهند إلى تحويل كشمير المحتلة من ولاية ذات أغلبية مسلمة إلى إقليم ذي أغلبية هندوسية. فهي قد أصدرت أكثر من 3,4 ملايين شهادة إقامة مزورة للهندوس من جميع أنحاء الهند للاستقرار في كشمير، وتصادر أراضي الكشميريين وممتلكاتهم لكي تستخدمها لأغراض عسكرية. وتحرك هذا القمع الوحشي أيديولوجيةُ هندوتفا، وهي أيديولوجية تروج للتفوق الديني والعرقي للهندوس، وكذلك كراهية المسلمين. وقد حذرت المنظمة غير الحكومية المسماة "مرصد الإبادة الجماعية" من أن القمع في كشمير يمكن أن يؤدي إلى إبادة جماعية في جامو وكشمير المحتلة وضد المسلمين داخل الهند نفسها.

15 - ومضى يقول إن حل نزاع جامو وكشمير ضروري لكفالة إرساء السلام الدائم في جنوب آسيا. ويقع على عاتق الهند مسؤولية تهيئة الظروف المواتية للحوار: فيجب عليها أن توقف جميع انتهاكات حقوق الإنسان في الإقليم المحتل وتلغي التدابير غير القانونية والانفرادية التي فُرِضَت في 5 آب/أغسطس 2019 وما بعده. ويجب على الأمم المتحدة، وبخاصة اللجنة الرابعة، أن تشجع تسوية النزاع بالوسائل السلمية وفقا لقرارات مجلس الأمن ورغبات الشعب الكشميري. وستظل باكستان تسعى إلى تحقيق هذا الهدف باتباع جميع الطرائق المنصوص عليها في الميثاق، ولا سيما في المواد 33 و 34 و 99 منه.

16 - **السيد فرانسا دانيشي** (البرازيل): تكلم باسم السوق الجنوبية المشتركة، فقال إن السوق تؤكد من جديد دعمها للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. ولا ينطبق مبدأ تقرير المصير على هذه الحالة الخاصة والفريدة، لأن السكان البريطانيين في تلك الجزر وُطِّنوا هناك أثناء احتلال غير قانوني وهم لا يشكلون شعبا بالمعنى القانوني. وجزر مالفيناس إقليم أرجنتيني ومبدأ السلامة الإقليمية للدول ينبغي أن يُحتَرم، وفقا للقانون الدولي.

17 - وأضاف قائلاً إنه منذ اتخاذ قرار الجمعية العامة 2065 (د-20) في عام 1965، تعترف الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بأن مسألة جزر مالفيناس تتعلق بنزاع على السيادة بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة، وبأن السبيل إلى إنهاء هذه الحالة الاستعمارية الخاصة والفريدة هو تسوية النزاع بين الطرفين بالوسائل السلمية وعن طريق التفاوض.

18 - وتابع قائلاً إن رؤساء الدول الأعضاء في السوق الجنوبية المشتركة أكدوا من جديد، في بيان مشترك اعتُمد في 4 تموز/يوليه 2022، على الأحكام الواردة في إعلان بوتريرو دي لوس فونيس لعام 1996 بشأن جزر مالفيناس والحقوق المشروعة لجمهورية

الأرجنتين في النزاع على السيادة. ومن مصلحة المنطقة أن يتم بأسرع ما يمكن التوصل إلى تسوية للنزاع الطويل الأمد بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والإعلانات الصادرة عن منظمة الدول الأمريكية والسوق الجنوبية المشتركة وغيرها من المنتديات الإقليمية والمتعددة الأطراف.

19 - وأردف بقوله إنه يجب على الطرفين، وفقاً لقرار الجمعية العامة 49/31، أن يمتنعا عن اتخاذ قرارات تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على حالة جزر مالفيناس. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المملكة المتحدة أن تتوقف عن التنقيب على الموارد الطبيعية وعن استغلالها، وأن تمتنع عن القيام بمناورات عسكرية في المنطقة المتنازع عليها. فالإجراءات الانفرادية في المنطقة المتنازع عليها تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ومن حق جمهورية الأرجنتين أن تتخذ إجراءات قانونية، في إطار الاحترام الكامل للقانون الدولي، ضد الأنشطة غير المأذون بها في المنطقة. ويمثل جنوب المحيط الأطلسي منطقة سلام وتعاون ملتزمة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

20 - ومضى يقول إن الرئاسة المؤقتة المقبلة للسوق الجنوبية المشتركة ستطلب أن يجدد الأمين العام جهوده الرامية إلى الوفاء بمهمة المساعي الحميدة التي عهدت بها إليه الجمعية العامة بغية استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع في أقرب وقت ممكن، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز. وتدعو السوق الجنوبية المشتركة المملكة المتحدة إلى استئناف المفاوضات، وهو أمر تقف حكومة الأرجنتين على استعداد تام للقيام به، بغية التوصل إلى حل نهائي للنزاع على السيادة.

21 - **السيد شتيل** (بنغلاديش): قال إن بلده ملتزم بدعم شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تحقيق تقرير المصير والاستقلال. وفي السنة الثالثة من العقد الدولي الرابع للقضاء على الاستعمار، يحث وفد بلده على التنفيذ الكامل لجميع القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار، بما يشمل تنفيذ الدول القائمة بالإدارة لهذه القرارات.

22 - وأضاف قائلا إن خطة عام 2030 لا يمكن أن تتحقق إذا تُركَت شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي خلف الركب. فمن اللازم أن يُتَّبع نهج مصمم خصيصا من أجل تحسين حالتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في ضوء الأزمة المالية الراهنة. وفي حين أن الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لها دور رئيسي تؤديه في هذا الصدد، فإن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الدول القائمة بالإدارة. وينبغي لهذه الدول أن تتعاون تعاونا كاملا في صياغة مقترحات محددة لإنهاء الاستعمار، على أساس كل حالة على حدة، وفقا لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. ومن المهم للغاية أيضا أن تقوم اللجنة الخاصة بزيارات إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ويدعو وفد بلده، في هذا الصدد، الدول القائمة بالإدارة إلى أن تقدم دعمها الكامل لتنفيذ الطلب المقدم من الدول الأعضاء للقيام بزيارة واحدة على الأقل سنويا.

23 - وأردف بقوله إن احتلال إسرائيل غير المشروع للأراضي الفلسطينية وتعديها المستمر على الأراضي والموارد الطبيعية الفلسطينية يبعثان على القلق. وتؤيد بنغلاديش القضية الفلسطينية العادلة من أجل إقامة دولة فلسطينية تكون مستقلة وذات سيادة وتتوافر لها مقومات البقاء وتكون عاصمتها القدس الشرقية، في إطار حل الدولتين القائم على أساس حدود ما قبل عام 1967.

24 - **السيد إليشيف** (الاتحاد الروسي): قال إن الإعلان اعتُمد بمبادرة من الاتحاد السوفياتي في عام 1960. غير أن عملية إنهاء الاستعمار فقدت في العقود الأخيرة الزخم الذي اكتسبته من قبل، وظلت الأقاليم السبعة عشر المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي وبورتوريكو غير قادرة على إعمال حقها المشروع في تقرير مصيرها. ولا تقتصر المسألة على عدم قدرة هذه الأقاليم على تحقيق الاستقلال السياسي؛ فهي أيضا غير قادرة على تعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والتمسك بحقوق الإنسان الواجبة لها. فالدول القائمة بالإدارة تقوم في كثير من الأحيان باستغلال الموارد الطبيعية بصورة غير مشروعة، بل وبعسكرة الأقاليم، كما يحدث في جزر مالفيناس (فوكلاند)، التي ما فتئت المملكة المتحدة تقدم فيها تدريبا عسكريا لوحدة عسكرية تابعة لكيان كوسوفو غير المعترف به. وقد دأب الاتحاد الروسي على دعم المفاوضات المباشرة بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة من أجل التوصل إلى حل سياسي ودبلوماسي للنزاع على السيادة، استنادا إلى قرارات الجمعية العامة.

25 - وأضاف قائلا إن الاتحاد الروسي سيظل يشارك بنشاط في العمل ذي الأهمية الحيوية الذي تضطلع به اللجنة الخاصة، حتى يتم إنهاء استعمار ما تبقى من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

26 - وأردف بقوله إن ممارسات الاستعمار الجديد آخذة في الازدياد بكل أسف. فالإمبراطوريات السابقة تقوم، تحت ستار الحرية والمساواة والتعاون، بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وإخضاعها سياسيا

وعسكريا، وممارسة ضغوط اقتصادية عليها، وفرض إرادتها في مؤسسات متعددة الأطراف، منها الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. والإشارة إلى جرائم المستعمِرين، بما فيها التطهير العرقي وتجارة الرقيق ونهب التراث الثقافي وتدميره، تُعتبَر من المحرمات، والمطالب العادلة المتعلقة بجبر الضرر وبإعلان الندم تُقابَل بالتجاهل. وسيواصل الاتحاد الروسي اتخاذ كل التدابير الممكنة لكفالة عدم نسيان الآثار السلبية للاستعمار والتصدي لمظاهره المعاصرة.

27 - **السيدة غونساليس لوبيس** (السلفادور): قالت إن الأمم المتحدة مدينة لملايين الأشخاص الذين يعيشون في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بإنجاز مهمة إنهاء الاستعمار. ويتعارض الإبقاء على الأوضاع الاستعمارية تعارضا تاما مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ويشكل عقبة أمام التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ويجب على المنظمة أن تضع سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في صميم مناقشاتها، وأن تتصدى للتحديات المتعددة التي يواجهونها، وأن تحدد السبل الكفيلة بمواصلة توفير المساعدة، بما في ذلك عن طريق مواجهة الآثار الناجمة عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية.

28 - وأضافت قائلة إن السلفادور تؤيد حقوق الأرجنتين المشروعة في السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، التي تعترف السلفادور بأنها تمثل حالة خاصة وفريدة، لا ينطبق عليها مبدأ تقرير المصير ويجب التمسك فيها بمبدأ السلامة الإقليمية. ويعترف وفد بلدها باستعداد حكومة الأرجنتين المستمر لاستئناف المفاوضات الثنائية بغية تسوية النزاع وبالتزامها بتعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد. وينبغي للطرفين أن يستأنفا المفاوضات بغية التوصل إلى حل عادل وسلمي ونهائي في أقرب وقت ممكن، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ولقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وتكتسي المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام أهمية قصوى في التوصل إلى حل كهذا. والإجراءات الانفرادية غير القانونية المتخذة في المنطقة المتنازع عليها، بما فيها استكشاف الموارد الطبيعية واستغلالها ونشر جهات عسكرية جديدة، تثير قلقا عميقا وتتعارض بشكل خطير مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما القرار 49/31.

29 - وأردفت بقولها إن وفد بلدها يرحب بالجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، ستافان دي ميستورا، لتيسير العملية السياسية برعاية خالصة من الأمين العام، بما في ذلك الزيارة الأخيرة التي قام بها في أيلول/سبتمبر 2023. وتؤيد السلفادور الجهود التي يبذلها المغرب للتوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم للمسألة، وترى أن مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب في عام 2007 تشكل حلا قابلا للاستمرار له أهمية أساسية في هذه الجهود.

30 - **السيدة ريفيرا ريبس** (هندوراس): قالت إن الأمم المتحدة يجب أن تكفل مواصلة العمليات الجارية لتقرير المصير وتحقيق الاستقلال. وتظل هندوراس ملتزمة بالعمل في إطار القانون الدولي لكفالة أن تصبح أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة خالية من الاستعمار.

31 - وأضافت قائلة إن هندوراس تقدر العمل القيم الذي اضطلعت به اللجنة الخاصة في إطار نظرها في مسألة جزر مالفيناس منذ اتخاذ قرار الجمعية العامة 2065 (د-20) في عام 1965. ويؤيد وفد بلدها بقوة حقوق الأرجنتين المشروعة في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، ويحث الأرجنتين والمملكة المتحدة على أن تتخذا موقفا بنّاء لكفالة عودة الأرجنتين إلى ممارسة سيادتها بشكل كامل على المنطقة المتنازع عليها، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

32 - **السيد بيريس أيستاران** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، فقال إن الأمم المتحدة خطت خطوات واسعة على طريق إنهاء الاستعمار. غير أن المهمة لا تزال غير مكتملة: فلا يزال يتعين إنهاء استعمار 17 إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي، بالإضافة إلى فلسطين وبورتوريكو. وتتمسك مجموعة الأصدقاء بموقفها الثابت بشأن قضايا إنهاء الاستعمار - فهي لا تزال ملتزمة بإعلان منح الاستقلال وبالإعمال الكامل للحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، التي تأثرت بشدة بالأزمة العالمية الحالية. وينبغي للدول القائمة بالإدارة والسلطات القائمة بالاحتلال أن تشرع بشكل استباقي في إجراء حوار بغية التوصل إلى حلول عادلة وشاملة لكل مسألة من هذه المسائل. ويجب عليها أن تحترم حق الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في مواردها الطبيعية الذي هو حق غير قابل للتصرف، والذي يشمل حقها في أن تفرض سيطرتها على استخدام هذه الموارد في الوقت الحالي وأن تحتفظ بهذه السيطرة في المستقبل. ولذلك يجب عليها أن تمتنع عن القيام بأي أنشطة اقتصادية أو عسكرية

أو غيرها من الأنشطة التي قد تؤثر سلبا على مصالح شعوب الأقاليم أو رفاهها. ويجب أيضا أن تدفع البلدان المستعمِرة تعويضا عن الأثر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الناجم عن الاحتلال القائمة به. فجميع الذين خضعوا أو ما زالوا خاضعين للسيطرة الاستعمارية أو الاحتلال يحق لهم أن يحصلوا على تعويض عادل عن الخسائر البشرية والمادية التي تكبدوها. ولا يمكن إنهاء الاستعمار بدون عملية عادلة لجبر الضرر.

33 - وأضاف قائلا إن العقد الدولي الرابع للقضاء على الاستعمار سيكون قد اختُتم في عام 2030، وإن المجتمع الدولي من المفترض أن يكون عندئذ قد حقق أيضا أهداف التنمية المستدامة. وسيتعين على الدول الأعضاء أن تحاسب نفسها على التقدم الذي أحرزته في إزالة العقبات التي تعترض الإعمال الكامل لحق تقرير المصير للشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة 1/70. ففي خطة عام 2030، وعدت الدول الأعضاء بعدم ترك أحد خلف الركب، ولكن الاستعمار يؤثر سلبا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعوب، وكذلك على تمتعها الكامل بحقوق الإنسان الواجبة لها. وستبذل مجموعة الأصدقاء قصارى جهدها لتعزيز ميثاق الأمم المتحدة والتمسك به وستواصل المشاركة النشطة والبناءة في جميع الجهود الرامية إلى إقامة عالم خال من الاستعمار. وتعرب المجموعة عن تضامنها مع الشعوب في جميع أنحاء العالم التي ظلت لفترة طويلة عرضة لاستغلالها والهيمنة عليها، بما في ذلك ممارسات الاستعمار الجديد من قبيل نهب الموارد الطبيعية. ويجب أن تبقي الدول الأعضاء على مسألة إنهاء الاستعمار في صدارة جدول أعمال الأمم المتحدة ويجب عليها أن تواصل إذكاء الوعي بالأثر السلبي للاستعمار وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وعواقبهما الدائمة، التي لا يؤدي تفشي ممارسات الاستعمار الجديد إلا إلى تزايدها.

34 - وتكلم بصفته الوطنية، فقال إن جمهورية فنزويلا البوليفارية تشعر بقلق بالغ إزاء الوضع في بورتوريكو، التي حُرم شعبها من حقه في تقرير المصير والاستقلال لمدة تتجاوز 125 عاما. ويؤيد بلده بقوة حق بورتوريكو غير القابل للتصرف في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتصدي للتحديات الهيكلية الملحة التي تواجهها. وينبغي لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تنهي وصايتها الاستعمارية على بورتوريكو.

35 - وأضاف قائلا إن جمهورية فنزويلا البوليفارية تؤكد تضامنها الثابت مع الشعب الصحراوي. ويلزم التوصل إلى حل لمسألة الصحراء الغربية يكون سلميا وعادلا ودائما ومقبولا للطرفين، على أساس القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن. ويأمل وفد بلده في أن تتكلل جهود المبعوث الشخصي بالنجاح في إحياء العملية السياسية وكفالة قدرة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية على الوفاء بولايتها.

36 - وأردف بقوله إن وفد بلده يؤيد بقوة أيضا استقلال الشعب الفلسطيني وحقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة. ويلتزم الوفد بالعمل من أجل إقامة دولة فلسطينية حرة ومستقلة وذات سيادة، على أساس حدود ما قبل عام 1967، تكون عاصمتها القدس الشرقية وتكون عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

37 - واستطرد قائلا إن الأشهر القليلة الماضية كشفت مرة أخرى عن الاستخفاف وازدواجية المعايير لدى بعض البلدان التي، حتى في الوقت الحاضر، تنظر إلى نفسها باعتبارها إمبراطوريات وتحتفظ بمصالح تحمل طابع الاستعمار الجديد في مختلف أنحاء العالم. وتقدم تلك البلدان، التي من بينها المملكة المتحدة، نفسها على أنها مناصرة لسيادة القانون ومدافعة عن ميثاق الأمم المتحدة، ولكن أفعالها تدل على غير ذلك. وإن كانت المملكة المتحدة ملتزمة بميثاق الأمم المتحدة التزاما حقيقيا، فإن حكومتها ينبغي أن تتخذ فورا خطوات ملموسة لإتمام عمليات إنهاء الاستعمار المعلَّقة وإعادة الحقوق السيادية إلى الأقاليم التي لا تزال تحتلها في القرن الحادي والعشرين. وعلى وجه التحديد، تكرر جمهورية فنزويلا البوليفارية التأكيد على تأييدها القاطع للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. وهي تدعو المملكة المتحدة إلى استئناف المفاوضات المباشرة، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة 2065 (د-20)، من أجل التوصل إلى حل سلمي وعادل وحاسم. وكذلك، فهي تكرر التأكيد على دعمها لموريشيوس في النزاع على السيادة على أرخبيل شاغوس. وتدعو المملكة المتحدة إلى إنهاء إدارتها للأرخبيل، وفقا لقرار الجمعية العامة 295/73.

38 - ومضى يقول إن وفد بلده يدعو فرنسا كذلك إلى إحراز تقدم في العملية المعلَّقة لإنهاء استعمار بولينيزيا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة، اللتين أعرب سكانهما عن رغبتهم في ممارسة حقهم في تقرير المصير.

وينبغي للسلطات الفرنسية أيضا أن تنهي احتلالها لمايوت وأن تعيد إلى جزر القمر حقوقها المشروعة في السيادة على هذا الإقليم.

39 - **السيد آل ثاني** (قطر): قال إن قطر تتبنى موقفا ثابتا إزاء دعم مبدأ إنهاء الاستعمار وجميع الصكوك الدولية ذات الصلة، بما في ذلك قرار الجمعية العامة 1514 (د-15). وأضاف أن وفد بلده يدعو جميع الأطراف إلى التعاون من أجل التوصل إلى تسويات عادلة لجميع الحالات وفقا للقانون الدولي، وبأسلوب يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل حالة على حدة.

40 - وفيما يتعلق بالصحراء المغربية، أوضح أن موقف بلده المبدئي هو وجوب تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وعن طريق الحوار والمفاوضات، وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وأعرب عن تأييد قطر لجهود الأمين العام للتوصل إلى حل سياسي دائم ومقبول من الطرفين يحترم سيادة المغرب، في إطار عملية سياسية تشرف عليها الأمم المتحدة ووفقا لقرارات مجلس الأمن. ويرحب بلده أيضا بالجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي. ويؤيد بلده مبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب، والتي يعتبرها حلا قابلا للتطبيق. وختم كلامه قائلا إنه ينبغي بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى حل نهائي يرسي السلام ويخدم مصلحة الأطراف ويصب في صالح تعزيز السلام والأمن الدوليين.

41 - **السيد نغوين** (فييت نام): قال إن بلده يؤيد إنهاء الاستعمار والحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير للأقاليم الـ 17 غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وينبغي أن تظل هذه المسائل من بين الأولويات العليا للأمم المتحدة. ولقد عانت فييت نام معاناة شديدة من الاستعمار لقرون عديدة، ولذلك فهي تعطي قيمة عظيمة للاستقلال وتقرير المصير. وفي خضم التوترات والنزاعات الجغرافية السياسية الحالية، من المشجع رؤية الدول الأعضاء وهي تنزع إلى الوحدة والالتزام في دعمها للعمليات والمفاوضات الجارية التي تقودها أو ترعاها الأمم المتحدة والتي ترمي إلى التوصل إلى حلول سياسية.

42 - وزاد على ذلك أن فييت نام تحث الدول القائمة بالإدارة على تعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة من أجل التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار والتنفيذ الكامل للإعلان، دون شروط مسبقة وبحسن نية، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز الجهود المتعددة الأطراف لكفالة إجراء المفاوضات بطريقة بناءة وموضوعية، وألا تؤثر الإجراءات التي تتخذها الدول القائمة بالإدارة تأثيرا سلبيا على المصالح المشروعة لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وأن تقدم في الوقت نفسه أيضا المساعدة لهذه الشعوب في التصدي للتحديات الجديدة والناشئة.

43 - **السيد موريكو** (كوت ديفوار): قال إنه فيما يتعلق بالنزاع حول الصحراء المغربية، تؤيد حكومة بلده العملية السياسية التي تجري تحت الرعاية الحصرية للأمين العام، بغية إيجاد حل سياسي واقعي وعملي ودائم يقبله الجميع. ولهذا السبب، يؤيد وفد بلده جهود المبعوث الشخصي لإعادة إطلاق العملية السياسية، بما في ذلك المشاورات غير الرسمية التي عقدت مع المغرب والجزائر وموريتانيا و "البوليساريو" في آذار/مارس 2023 والزيارات الأخيرة التي أجريت، ولا سيما منها الزيارات إلى الصحراء المغربية في أيلول/سبتمبر 2023. وينبغي لجميع الأطراف أن تدعم مبادرات المبعوث الشخصي ومساعيه الحميدة، التي ستعطي زخما جديدا للعملية السياسية. وفي هذا الصدد، فإن وفد بلده يدعو إلى مواصلة مناقشات المائدة المستديرة، وفقا لقرار مجلس الأمن 2654 (2022)، ويحث المغرب والجزائر وموريتانيا و "البوليساريو" على مواصلة المشاركة في العملية السياسية، بغية التوصل إلى حل سياسي لمسألة الصحراء المغربية.

44 - وأردف قائلا إن التسوية السلمية والنهائية لهذا النزاع الإقليمي الذي طال أمده لها أهمية بالغة في تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي وفي كفالة الاستقرار والأمن في منطقة الساحل. وتؤيد كوت ديفوار المبادرة المغربية للحكم الذاتي، التي تمثل حلا توفيقيا يتسق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة، وتمنح صلاحيات واسعة للسكان المحليين الذين يشاركون في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمنطقة الصحراء، على نحو ما يتجلى في مشاركتهم في الانتخابات العامة في المغرب، وكان آخرها في أيلول/سبتمبر 2021.

45 - واستطرد قائلا إن كوت ديفوار تشيد بالاستثمارات الكبيرة التي يقوم بها المغرب في تنمية منطقة الصحراء، التي تتمتع بمؤشر تنمية بشرية مرتفع بشكل ملحوظ. وتشيد كوت ديفوار أيضا بالإنجازات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان، على النحو المعترف به في مختلف قرارات مجلس الأمن. وقال إن وفد بلده لا يزال يشعر بالقلق إزاء الادعاءات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في مخيمات تندوف ويدعو إلى احترام توصيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والقانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

46 - ومضى قائلا إن من الضروري الحفاظ على مناخ من السلام في المنطقة من أجل تهيئة الظروف المؤاتية للمفاوضات في إطار عملية سياسية فعالة. وقال إن وفد بلده يثني على امتثال المغرب لوقف إطلاق النار والاتفاقات العسكرية القائمة، بالإضافة إلى تعاونه مع بعثة المينورسو. ويحث مختلف الأطراف على تسهيل تنفيذ ولاية هذه البعثة، التي تضطلع بدور أساسي في الحفاظ على الأمن في منطقة الصحراء المغربية.

47 - **السيد سيسنيروس شافيز** (المكسيك): قال إنه على الرغم من وجود إطار متفق عليه لتوجيه عمليات إنهاء الاستعمار المتبقية، فلا يوجد التزام بالتنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. ومما يؤسف له أن المصالح السياسية لعدد قليل من الدول لا تزال تطغى على المثل العليا للعدالة والتعايش السلمي بين الشعوب. وبسبب الإبقاء على الهياكل الاستعمارية في الأقاليم الـ 17 المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي، لا يستطيع ما يقرب من مليوني شخص أن يمارسوا حقوقهم السياسية ممارسة كاملة.

48 - وتابع قائلاً إن وفد بلده يدعم جهود إيجاد حل عادل ودائم لمسألة الصحراء الغربية، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. فمن المهم الاستماع إلى إرادة الشعب الصحراوي واحترام حقه في تقرير المصير. ويجب على جميع الأطراف أن تدعم الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي من أجل بناء الثقة، وبالتالي تخفيف حدة التوترات وإحراز تقدم نحو التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع. ويعد عمل البعثة أساسيا أيضا لكفالة الاستقرار ووقف إطلاق النار. وينبغي رصد حالة حقوق الإنسان في الإقليم بغية تعزيز المساءلة.

49 - وأوضح أنه لا يمكن إعمال الحق في تقرير المصير بمعزل عن الحق في السلامة الإقليمية. ولا يزال وفد بلده مقتنعا بأن حقوق الأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها حقوق مشروعة قانونيا وتاريخيا، تمشيا مع الإعلان الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كانون الثاني/يناير 2023. وقال إن المكسيك تدعو الأمين العام إلى مواصلة مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها، وفقا لقرار الجمعية العامة 25/43 والقرارات اللاحقة. فالأمين العام له سلطات واسعة للوفاء بالولاية المحددة في المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة بغية كفالة استئناف المفاوضات المؤدية إلى حل سلمي للنزاع، مع إبلاغ الجمعية العامة بالتقدم المحرز نحو الوفاء بهذه الولاية. وختم كلامه قائلا إن المكسيك تدعو الطرفين إلى إيجاد حل قائم على الحوار واحترام القانون الدولي والتسوية السلمية للمنازعات، بما يتفق مع إعلان مؤتمر القمة بين الاتحاد الأوروبي وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام 2023.

50 - **السيد أمورين** (أوروغواي): قال إن مفهوم إنهاء الاستعمار ما فتئ يتطور ويتوسع، متجاوزا السيادة الإقليمية ليشمل التحرر السياسي والاقتصادي والثقافي. وإن جلسات الاستماع إلى مقدمي الالتماسات من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لها أهمية قصوى في كفالة الإدماج والديمقراطية والعدالة والمساواة، وهي تعزز من مناقشات اللجنة لمسألة إنهاء الاستعمار بإدماج وجهات نظر المتأثرين به مباشرة. ومن خلال إعطاء الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي دورا مباشرا وتشاركيا، فإن المجتمع الدولي يعترف بقدرة الأقاليم على تقرير مصائرها. ولا تتعلق عملية إنهاء الاستعمار بمنح الاستقلال فحسب، بل تتعلق أيضا بتعزيز الحوار الحقيقي الذي يحترم الأصوات المتنوعة والظروف الفريدة لكل إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي. وقد ساعدت الأمم المتحدة أكثر من 80 مستعمرة سابقة على الحصول على الاستقلال. ومع ذلك، وبعد مرور نحو 60 عاما على بدء الجهود الرامية إلى إنهاء الاستعمار، لا تزال الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قائمة كبقايا لاستعمار مصطنع وقسري عفا عليه الزمن.

51 - وواصل كلامه قائلا إنه في حين أن أوروغواي مؤيد قوي لمبدأ تقرير المصير، فإن هذا المبدأ غير قابل للتطبيق في حالة جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش. وبدلا من ذلك، ينطبق المبدأ التوجيهي الآخر لإنهاء الاستعمار، ألا وهو مبدأ السلامة الإقليمية. وجدد تأكيد أوروغواي تأييدها لحقوق الأرجنتين السيادية على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. فمطالبها مبررة تاريخيا وقانونيا وجغرافيا. وجزر مالفيناس هي حالة استعمارية "خاصة وفريدة"، على النحو المعترف به في قراري الجمعية العامة 2065 (د-20) و 9/37 والقرارات الأخرى ذات الصلة. وقال إن وفد بلده يحث الطرفين على احترام قرار الجمعية العامة 49/31، الذي يدعوهما إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الحالة بينما تمر الجزر بالعملية التي أوصت بها الجمعية العامة. ويتعلق الوضع بنزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة باعتبارهما الطرفين المعنيين الوحيدين، وبالتالي، لا يمكن أن يُسوَّى

إلاّ عن طريق مفاوضات ثنائية بين الطرفين. ومن شأن التقارب بين الطرفين والحوار البناء أن ييسّرا إحراز تقدم نحو إيجاد حل سلمي وعادل ونهائي لمسألة السيادة يعالج مستقبل الجزر من جميع الجوانب.

52 - **السيد روميرو بوينتيس** (كوبا): قال إن وفد بلده يضم صوته إلى النداء الدولي للقضاء على آفة الاستعمار، التي لا تزال قائمة في الأقاليم الـ 17 غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بعد مرور أكثر من ستة عقود على اعتماد الإعلان التاريخي.

53 - وتابع قائلا إن شعب فلسطين المحتلة والمُحاصرة له حق غير قابل للتصرف في تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء، عاصمتها القدس الشرقية. أما إسرائيل، فتتبع سياسة ترمي إلى ضم الأراضي المحتلة. ولا يزال انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني متواصلا مع الإفلات من العقاب، بما في ذلك من خلال فرض قيود على حرية التنقل، وهدم المنازل، وعنف المستوطنين، ومصادرة الممتلكات. وينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لتمكين فلسطين من أن تصبح دولة كاملة العضوية في المنظمة في أقرب وقت ممكن.

54 - ومضى قائلا إن لشعب الصحراء الغربية الحق في تقرير المصير، تمشيا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقال إن وفد بلده يدعو إلى حل سياسي مقبول للطرفين، يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره وفقا لقرار الجمعية العامة 1514 (د-15). وذكر أن كوبا لا تؤيد القرارات الانفرادية التي تتعارض مع مصالح وحقوق الشعب الصحراوي، الذي يحتاج إلى دعم المجتمع الدولي.

55 - وأعرب عن تأييد كوبا لحقوق الأرجنتين المشروعة في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، التي تشكل جزءاً من أراضي الأرجنتين. وأشار إلى أن من الضروري التوصل في أقرب وقت ممكن إلى تسوية تفاوضية وعادلة ونهائية لهذا النزاع، مع مراعاة احترام السلامة الإقليمية للأرجنتين والاعتراف بمصالح سكان الجزر. وأضاف أنه إلى أن يتم التوصل إلى حل نهائي، ينبغي للطرفين الامتناع عن اتخاذ أي قرارات تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الحالة القانونية للجزر.

56 - وذكر أن 125 سنة قد انقضت منذ تدخل الولايات المتحدة في بورتوريكو. غير أن كل تلك السنوات من السيطرة الاستعمارية لم تكن كافية لمحو ثقافة شعب بورتوريكو وهويته ومشاعره الوطنية. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها اللجنة الخاصة، فلا يزال شعب بورتوريكو غير قادر على ممارسة حقه المشروع في تقرير المصير، بينما تواصل السلطة الاستعمارية جهودها لتعزيز هيمنتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ولقد اتخذت اللجنة الخاصة 41 قرارا ومقررا بشأن بورتوريكو، جددت فيها التأكيد على حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة 1514 (د-15). وأشار إلى أن مركز الدولة المرتبطة ارتباطا حراً المفروض على بورتوريكو يمثل مهزلة، تمكِّن حكومة الولايات المتحدة من إخفاء ما هو عمل واضح من أعمال الهيمنة الاستعمارية. ولقد أكدت المحكمة العليا للولايات المتحدة والكونغرس وحتى الإدارة الأمريكية نفسها بوضوح أن بورتوريكو لا تتمتع بالسيادة وأنها إقليم مستعمر يخضع بالكامل لحكم واشنطن العاصمة. وقد أبرز رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في الإعلان المعتمد في كانون الثاني/يناير 2023، طابع بورتوريكو الضارب في جذور أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتعهدوا بمواصلة العمل، في إطار القانون الدولي، لإنهاء الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشكل عاجل ودون شروط.

57 - واختتم كلامه قائلا إن التعاون مع سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ضروري لرفاههم الجماعي وتنميتهم الاجتماعية الاقتصادية. وعلى الرغم من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الوحشي وسياسة الضغط الأقصى التي تطبقها حكومة الولايات المتحدة، فإن كوبا ملتزمة بالتضامن مع الشعوب الأخرى، وتتعاون مع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قدر استطاعتها، وذلك على سبيل المثال عن طريق تمكين المئات من الشبان والشابات من الصحراء الغربية من الدراسة في كوبا.

58 - **السيدة خيمينيز دي لا هوز** (إسبانيا): قالت إن المملكة المتحدة احتلت جبل طارق عسكريا خلال حرب الخلافة الإسبانية. وبمقتضى معاهدة أوتريخت لعام 1713، أُجبِرت إسبانيا على أن تتنازل للمملكة المتحدة فقط عن بلدة وقلعة جبل طارق، إلى جانب مينائه ودفاعاته وحصونه، دون التنازل عن الولاية الإقليمية. ومع ذلك، وبعد الغزو العسكري لجبل طارق، طردت المملكة المتحدة السكان الأصليين واحتلت بعد ذلك البرزخ المجاور بصورة غير مشروعة، وشيدت سياجا حوله في عام 1909. وفي عام 1934، أضافت مدرجا للطائرات، تم تحويله في عام 1938 إلى مطار عسكري يمتد لأكثر من نصف

كيلومتر في المياه الإقليمية لإسبانيا. ويتبين تماما بموجب أحكام معاهدة أوتريخت أن إسبانيا تحتفظ بالسيادة على برزخ جبل طارق والمياه المحيطة به وعلى مجاله الجوي.

59 - وتابعت قائلة إن الجمعية العامة واللجنة الرابعة واللجنة الخاصة دعت، منذ أكثر من نصف قرن، إسبانيا والمملكة المتحدة إلى بدء المفاوضات لإنهاء الحالة الاستعمارية لجبل طارق. وقالت إن وفد بلدها يكرر الإعراب عن استعداده للقيام بذلك وعن تأييده للمبدأ القانوني المتعلق بإنهاء استعمار جبل طارق الذي وضعته الجمعية العامة من خلال سلسلة من القرارات، بما في ذلك القرار 2231 (د-21)، الذي دعت فيه الجمعية الطرفين إلى مواصلة مفاوضاتهما وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تعجل دون أي عائق، وبالتشاور مع حكومة إسبانيا، عملية إنهاء استعمار جبل طارق؛ والقرار 2353 (د-22)، الذي أقرت فيه بأن عملية إنهاء الاستعمار ينبغي أن يحكمها مبدأ السلامة الإقليمية؛ والقرار 2429 (د-23)، الذي طلبت فيه من الدولة القائمة بالإدارة إنهاء الحالة الاستعمارية القائمة في جبل طارق في موعد لا يتجاوز 1 تشرين الأول/أكتوبر 1969.

60 - وزادت على ذلك أن المسألة الأساسية، بالتالي، هي الوجود العسكري البريطاني الذي يتعارض مع قرارات الجمعية العامة. بيد أن الدولة القائمة بالإدارة تجاهلت مبدأ الأمم المتحدة. ففي عام 1967، أجرت استفتاءً بشأن مسائل السيادة، دون مشاركة الأمم المتحدة، وهو ما أدانته الجمعية العامة في قرارها 2353 (د-22). وكانت الجمعية العامة واضحة في إنكار وجود حق مزعوم لشعب جبل طارق المزعوم في تقرير مصيره. وبإعلان بروكسل الصادر في عام 1984، ردت المملكة المتحدة بالمثل على رغبة إسبانيا في الدخول في عملية تفاوض، ولكنها قاطعتها فيما بعد من جانب واحد. وأضافت أن بلدها طالب، عاماً بعد عام، بإعادة فتح هذه العملية.

61 - ومضت قائلة إن مسألة جبل طارق ليست مجرد مسألة احتلال غير مشروع أو انتهاك للسلامة الإقليمية. فوجود جيب استعماري في بلدها تترتب عليه آثار ضارة في الاقتصاد والبيئة والأمن، ولا سيما في منطقة كامبو جبل طارق. ولقد أدى النظام الضريبي الخاص في جبل طارق إلى إحداث أوجه خلل خطيرة في الاقتصاد المحلي، بطرق منها الاتجار غير المشروع، على حساب ازدهار المنطقة وتحصيل الإيرادات الضريبية في إسبانيا والاتحاد الأوروبي. وأضافت أن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وانتهاء العلاقة الفريدة بين جبل طارق والاتحاد الأوروبي، عن طريق الدولة القائمة بالإدارة، هما بمثابة فرصة لمحاولة حل كثير من المشاكل الناشئة عن الحالة الاستعمارية. ويرى وفد بلدها أن هناك إمكانية لتحقيق الرخاء في المنطقة، شريطة أن يتسنى إنشاء إطار عادل.

62 - واسترسلت قائلة إنه في سياق المفاوضات المتعلقة بخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي بأقصى درجة ممكنة من التنظيم، تفاوض البَلَدان على اتفاق دولي بشأن فرض الضرائب وحماية المصالح المالية فيما يتعلق بجبل طارق، دخل حيز التنفيذ في 4 آذار/مارس 2021. وقد وقع البَلدان أيضا أربع مذكرات تفاهم تتعلق بحقوق المواطنين، والتعاون في مجالي الشرطة والجمارك، والبيئة، والتبغ وغيره من المنتجات، على التوالي. وفي الوقت الحالي، تظل المذكرة المتعلقة بحقوق المواطنين وحدها هي السارية. وقد توصلت إسبانيا والمملكة المتحدة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى تفاهم من شأنه أن يشكل الأساس لاتفاقٍ بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة في المستقبل بشأن جبل طارق، يتمثل هدفه النهائي في إنشاء منطقة يسودها الازدهار المشترك. بيد أنه ينبغي ألا يُفهم أي حكم من أحكام هذا التفاهم ولا أي تدبير يُتخذ لتنفيذه على أنه إشارة إلى حدوث تغيير في الموقف القانوني لإسبانيا فيما يتعلق بالسيادة والولاية على جبل طارق. وأوضحت في ختام كلمتها أن إسبانيا لا تزال منفتحة على الحوار.

63 - **السيد باري رودريغيس** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إن الأمم المتحدة قامت بدور محوري في عملية إنهاء الاستعمار، وإن كانت عملية لا تتسم بالوضوح ولا بوحدة النهج. فكل دولة تواجه تحديات فريدة وكبيرة في كفاحها من أجل تقرير المصير والاستقلال. وقد انقضى أكثر من 60 عاما على اعتماد الإعلان، الذي أنشأ الإطار القانوني لإنهاء الاستعمار. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل العمل معا للنهوض بعملية إنهاء الاستعمار من خلال الاستماع إلى تطلعات الشعوب المستعمرة، وكفالة حصولها على الموارد اللازمة للتنمية المستدامة، واحترام حقوق الإنسان الواجبة لها. وقد أظهر التاريخ أن عدم احترام حقوق الشعوب وعدم معالجة التركات الاستعمارية يمكن أن يؤدي إلى نزاع اجتماعي ومسلح. وبناء على ذلك، تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء مسؤولية العمل على منع نشوب النزاعات المتصلة بإنهاء الاستعمار وحلها وتعزيز الاستقرار في جميع أنحاء العالم.

64 - وأشار إلى أن 17 إقليما من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ما زالت مدرجة في جدول أعمال اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء

الاستعمار، ومن بينها جزر مالفيناس والصحراء الغربية وبورتوريكو، فقال إن وفد بلده يدعو المجتمع الدولي إلى أن يتخذ جميع التدابير اللازمة وأن يبذل كل جهد ممكن لكفالة توصل الأطراف إلى اتفاقات في أقرب وقت ممكن، من خلال الحوار والوساطة والتفاوض بين الدول القائمة بالإدارة واللجنة وشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بغية إنهاء الاستعمار. وذكر أن وفد بلده يؤيد أيضا فلسطين في كفاحها التاريخي.

65 - **السيد نونيس** (تيمور - ليشتي): قال إن اللجنة تواصل القيام بدور حاسم في القضاء على الاستعمار، الذي يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان وعقبة أمام التنمية الاجتماعية الاقتصادية لجميع الشعوب ورفاهها. وتيمور - ليشتي، بوصفها إقليما سابقا غير متمتع بالحكم الذاتي، ملتزمة بالإسهام في إعمال حق الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تقرير المصير. وتحقيقا لهذه الغاية، من المهم الدخول في حوار وفهم تطلعات الشعوب المعنية فيما يتعلق بالوضع السياسي وعلى المستويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية.

66 - وأعرب عن قلق وفد بلده إزاء تصاعد التوترات منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2020 في إقليم الصحراء الغربية المتنازع عليه والآثار المترتبة على الاستقرار الإقليمي. وأوضح أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز وجودها لحفظ السلام بإضافة عنصر لحقوق الإنسان إلى ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وينبغي للسلطة القائمة بالاحتلال أن تسمح لبعثات الأمم المتحدة الزائرة ولجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارة الإقليم المتنازع عليه. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالجهود الدبلوماسية التي يبذلها المبعوث الشخصي مؤخرا لتشجيع استئناف المحادثات الرامية إلى إيجاد حل مقبول للجميع ويتماشى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة، ولكنه يلاحظ أن جميع الأطراف المعنية ستحتاج إلى العمل بشكل استباقي لتهيئة مناخ موات. وأضاف أن الشعب الصحراوي هو وحده من يحق له اختيار مستقبله. وأي حل مقترح، بما في ذلك ما يسمى باقتراح الحكم الذاتي الذي قدمته السلطة القائمة بالاحتلال، يجب أن ينظر فيه الشعب الصحراوي من خلال استفتاء حر ونزيه تنظمه بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وقال إن وفد بلده يدعو إلى التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار، تحت إشراف البعثة، للسماح لشعب الصحراء الغربية بتقرير مستقبله.

67 - وفيما يتعلق بالحالة في فلسطين، أشار إلى أن تيمور - ليشتي تؤيد الحل القائم على وجود دولتين. وقال إن وفد بلده يواصل الدعوة إلى إجراء حوار، ويؤيد جميع الجهود القائمة على روح ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة. وفيما يتعلق بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)، قال إن تيمور - ليشتي تحث الطرفين المعنيين على أن يواصلا الحوار من أجل إيجاد حل سلمي ودائم للنزاع، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتطرق في الختام إلى مسألة جبل طارق، فقال إن وفد بلده يحث الطرفين المعنيين على مواصلة الحوار البناء بغية التوصل إلى حل دائم، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

68 - **السيدة ميريك** (المملكة المتحدة): ردت على التعليقات التي أبداها ممثلو كل من البرازيل، متحدثا باسم السوق الجنوبية المشتركة، والاتحاد الروسي، والسلفادور، وهندوراس، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، متحدثا باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، والمكسيك، وأوروغواي، وكوبا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وتيمور - ليشتي، فقالت إن المملكة المتحدة لا يساورها أي شك في سيادتها على جزر فوكلاند وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. وأضافت أن المملكة المتحدة تؤيد حق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير، وهو حق مكرس في ميثاق الأمم المتحدة، وفي المادة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وفي المادة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولسكان جزر فوكلاند نفس الحق، شأنهم شأن أي شعب آخر، في تقرير وضعهم السياسي والسعي بحرية إلى تحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

69 - وذكرت أن علاقة حكومة المملكة المتحدة بجزر فوكلاند، وكذلك بجميع أقاليمها في ما وراء البحار، هي علاقة عصرية قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق سكان كل إقليم في أن يقرروا مستقبلهم بأنفسهم. وبالنسبة لجمهورية الأرجنتين، فإنها تواصل إنكار أن الحق الأساسي في تقرير المصير المنبثق من حقوق الإنسان ينطبق على شعب جزر فوكلاند، وتبحث بنشاط عن الفرص في المحافل الدولية لتأكيد مطالبتها بالسيادة. وهذا التصرف يتعارض جملة وتفصيلا مع المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وقد انقضت عشر سنوات على الاستفتاء على السيادة على جزر فوكلاند، الذي أشرف عليه مراقبون مستقلون، والذي صوت فيه 99,8 في المائة من الناخبين لصالح الإبقاء على الوضع الحالي للجزر بوصفها إقليما يتمتع بالحكم

الذاتي تابعا للمملكة المتحدة. ومن ثم، فلا يمكن إجراء حوار بشأن السيادة ما لم يرغب سكان جزر فوكلاند في ذلك.

70 - ومضت قائلة إن المملكة المتحدة لا تعمل على عسكرة جزر فوكلاند. فقوات المملكة المتحدة الموجودة في جنوب المحيط الأطلسي أغراضها دفاعية بحتة، ولها قوام بمستوى ملائم لكفالة الدفاع عن جزر فوكلاند ضد أي تهديدات محتملة.

71 - ورداً على تعليقات ممثلة إسبانيا، قالت إن حكومة بلدها تذكّر بسيادتها على جبل طارق والمياه الإقليمية المحيطة به، وتؤكد مجدداً أن جبل طارق، بوصفه إقليماً منفصلاً تعترف به الأمم المتحدة، وبوصفه مدرجاً منذ عام 1946 في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تضعها الأمم المتحدة، يتمتع بالحقوق الممنوحة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وشعبه يتمتع بالحق في تقرير المصير. فدستور عام 2006، الذي أقره شعب جبل طارق بموجب استفتاء، ينص على علاقة عصرية وناضجة بين جبل طارق والمملكة المتحدة. وأعربت في ختام كلمتها عن رفض المملكة المتحدة الادعاء بأنها قد احتلت البرزخ والمياه المحيطة به بطريقة غير شرعية. فبموجب القانون الدولي، تتحدد السيادة على المياه الإقليمية انطلاقاً من السيادة على الأرض.

72 - **السيد ألفاريز** (الأرجنتين): رد على التعليقات التي أدلت بها ممثلة المملكة المتحدة بشأن مسألة جزر مالفيناس، فقال إن وفد بلده يعيد تأكيد البيان الذي أدلى به رئيس الأرجنتين أمام الجمعية العامة في 19 أيلول/سبتمبر 2023 (A/78/PV.5)، وكذلك البيان الذي أدلى به وزير خارجية الأرجنتين، في جلسة اللجنة الخاصة المعقودة في 20 حزيران/يونيه 2023 (A/AC.109/2023/SR.7). وأشار إلى أن جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها جزء لا يتجزأ من إقليم الأرجنتين الوطني، وهي تشكل، بالنظر إلى أن المملكة المتحدة تحتلها بصورة غير قانونية، موضوع نزاع على السيادة بين الطرفين، يعترف به عدد من المنظمات الدولية. وقد دفع هذا الاحتلال غير القانوني الجمعية العامة إلى اتخاذ 10 قرارات بشأن هذه المسألة، اعترفت جميعها بوجود منازعة على السيادة، وطُلب فيها إلى حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع في أقرب وقت ممكن. وقد اعتمدت اللجنة الخاصة، من جانبها، مرارا قرارات في السياق نفسه كان آخرها القرار المعتمد في 20 حزيران/يونيه 2023.

73 - وأتبع ذلك بالقول إنه تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة، تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء مسؤولية حل النزاعات سلميا والتفاوض بحسن نية. أما بالنسبة للتصويت الذي أجري في عام 2013 في جزر مالفيناس، فقد كان مجرد إجراء انفرادي اتخذته المملكة المتحدة، ويخلو من أي قيمة قانونية؛ وهو لا يغير بأي حال من جوهر المسألة، ولا يحل النزاع على السيادة، وليس له أي أثر على الحقوق المشروعة للأرجنتين. ولا يتوقف حل النزاع بشأن السيادة على نتائج تصويت سئل فيه مواطنون بريطانيون عما إذا كانوا يرغبون في أن يظلوا بريطانيين. فالسماح لسكان هذه الجزر البريطانيين بالفصل في منازعة بلدهم طرف فيها، هو تشويه لحق الشعوب في تقرير المصير، نظرا لعدم وجود شعب في جزر مالفيناس بالمعنى المقصود في القانون الدولي. أمّا مصالح سكان جزر مالفيناس وطريقة حياتهم فتتناولها بالقدر الكافي قرارات الجمعية العامة ودستور الأرجنتين.

74 - وزاد على ذلك أن المملكة المتحدة تبرر وجودها العسكري في جنوب المحيط الأطلسي بأنه ذو طابع دفاعي بحت. غير أن جمهورية الأرجنتين ترى أنه لا يوجد سبيل آخر لفرض حقوقها سوى سبيل الدبلوماسية والسلام، الأمر الذي يتجلى في إبداء الأرجنتين استعدادها لاستئناف عملية المفاوضات الثنائية مع المملكة المتحدة بروح بناءة، على النحو الذي يدعو إليه المجتمع الدولي، بغرض إيجاد حل سلمي ونهائي للنزاع على السيادة. وختم بيانه قائلا إن الأرجنتين تؤكد من جديد حقوقها المشروعة في السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها التي تشكل جزءا لا يتجزأ من إقليم الأرجنتين الوطني.

75 - **السيدة غوميز أويز** (إسبانيا): ردت على تعليقات ممثلة المملكة المتحدة بشأن جبل طارق، فقالت إن جبل طارق، كما أشارت إلى ذلك الأمم المتحدة في مناسبات عديدة، مستعمرة تدمر الوحدة الوطنية لإسبانيا وسلامتها الإقليمية، وهي تتنافى مع أحكام قرار الجمعية العامة 1514 (د-15). فمنذ عام 1964، ما فتئت الجمعية العامة تدعو إلى حل مسألة جبل طارق بصورة نهائية. والسبيل الوحيد للقيام بذلك هو أن تدخل إسبانيا والمملكة المتحدة في مفاوضات. والأمم المتحدة هي وحدها التي تستطيع أن تقرر متى تكتمل عملية إنهاء استعمار جبل طارق. وقد أكدت الجمعية العامة في قرارها 2353 (د-22) أن كل حالة استعمارية تنطوي على أي تقويض جزئي أو كلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأي بلد تكون متنافية مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وينبغي، استنادا إلى أحكام هذا القرار، إنهاء استعمار جبل طارق وفقا لمبدأ السلامة الإقليمية. وفي القرار نفسه، أدانت الجمعية العامة الاستفتاء الذي أجري في عام 1967 بشأن مسائل السيادة.

76 - واستطردت قائلة إن الجمعية العامة كانت واضحة في إنكار وجود حق مزعوم لشعب جبل طارق المزعوم في تقرير مصيره. وأضافت أن إسبانيا والمملكة المتحدة طُلب إليهما أن تأخذا في الاعتبار مصالح سكان جبل طارق. وأشارت، في هذا الصدد، إلى أن التنازل عن الصخرة أعقبه طرد السكان الذين يعيشون في جبل طارق إلى المنطقة المحيطة به. ووفقا لمبدأ الأمم المتحدة، فإن إسبانيا ترفض محاولات الدولة القائمة بالإدارة وسلطات الإقليم الخاضع للاستعمار الرامية إلى تغيير العلاقة السياسية بينهما والادعاء بعدم وجود روابط استعمارية، مع التأكيد في الوقت ذاته على وجود حق مفترض في تقرير المصير. فهذه العلاقة ليست علاقة عصرية؛ وإنما هي حالة استعمارية في ثوب جديد. ونظرا إلى أن إسبانيا هي البلد الذي استُعمرت أراضيه، فإن إسبانيا هي البلد الذي له الحق في إنهاء استعمار جبل طارق من خلال استعادة وحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية. وقالت إن وفد بلدها يكرر الإعراب عن استعداده للدخول في مفاوضات مع المملكة المتحدة، على النحو الذي دعت إليه الأمم المتحدة.

77 - ونفت اعتراف إسبانيا بأي حقوق للمملكة المتحدة في المناطق البحرية لجبل طارق غير تلك المدرجة في المادة 10 من معاهدة أوتريخت، ومع ذلك فإن المملكة المتحدة تحتل جزءا من البرزخ والبحر الإقليمي الإسباني، بعد أن زادت مساحة سطح الصخرة ومددت المدرج في مطار جبل طارق. وإن مطالبة البريطانيين بالسيادة على المياه المحيطة بجبل طارق لا أساس لها في القانون الدولي أو معاهدة أوتريخت. ولا يساور إسبانيا أدنى شك بشأن حدود أراضيها، التي تشمل المياه المحيطة بجبل طارق. فالسفن الإسبانية ما فتئت تعمل في تلك المياه دون حوادث منذ زمن بعيد وحتى وقت قريب.

طلبات استماع (A/C.4/78/2 و A/C.4/78/3 و A/C.4/78/4 و A/C.4/78/5 و A/C.4/78/6)

78 - **الرئيسة:** وجهت الانتباه إلى 213 طلبا للاستماع في إطار البند 58 من جدول الأعمال، طلب واحد منها يتعلق بجزر فرجن البريطانية (A/C.4/78/2)؛ و 44 طلبا تتعلق ببولينيزيا الفرنسية (A/C.4/78/3)؛ و 7 طلبات تتعلق بكاليدونيا الجديدة (A/C.4/78/4)؛ وطلب واحد يتعلق بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (A/C.4/78/5)؛ و 160 طلبا تتعلق بالصحراء الغربية (A/C.4/78/6). وقالت إنها تعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على هذه الطلبات.

79 - تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة 17:40.